المرصد

مين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد: 165 | 34 صفحة | الخميس 06 مايو 2021

تعقيدات المشهد الليبي تتجدد

خلافات وعراقيل تعمّق المخاوف

المناصب السيادية والانتخابات.. مرآة الخلافات السياسية

حتيته.. زيارة أوغلو الى ليبيا محاولة لترسيخ الاحتلال التركي

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

عثرات وعراقيل تغلف المشهد الليبي

مجلة «المرصد»

بالرغم من الاستقرار النسبي الذي تشهده ليبيا منذ أشهر والذي توج بتسلم حكومة الوحدة الوطنية لمهامها منذ اسابيع فان التعقيدات مازالت تطرح نفسها في المشهد الليبي في ظل استمرار مسلسل العقبات والتعثرات على أكثر من صعيد وسط مخاوف من انهيار الجهود المبذولة منذ أشهر لاعادة بناء الدولة.

تتواصل معظلة المرتزقة والقوات الأجنبية في ظل اصرار تركيا على التواجد في الساحة الليبية بتواطؤ وتحريض من جماعة «الاخوان».

تتواصل التعقيدات السياسية مع عودة معظلة المناصب السيادية حيث اعلن المجلس الأعلى للدولة رفضه أسماء المرشحين للمناصب السيادية في ليبيا من قبل البرلمان مستثنيا مرشحا واحدا وهو عبد الله أبو رزيزة الذي وافق المجلس على تعيينه في منصب رئيس المحكمة العليا بغالبية أصوات الحاضرين.وفق ما اعلنه الناطق الرسمي باسم مجلس الدولة محمد عبد الناصر.

وأضاف عبد الناصر، في مؤتمر صحافي، «أن المجلس قرر في جلسته الاثنين إعادة النظر في باقي المناصب السيادية؛ بسبب عدم وجود أرضية واضحة للاتفاق مع مجلس النواب»، وفق قوله.

وكان رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري وجه خطابا إلى رئيس البرلمان عقيلة صالح، أكد فيه أن «المخرجات المحالة تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه سابقا في لقاءات مدينة بوزنيقة، ما يدل على أن هناك اختلافا في الأرضية التي انبثق منها عمل اللجان في المجلسين».

وأضاف المشري أنه «ملتزم بما تم التوافق عليه سابقا» وأنه «في حال رغبتكم (مجلس النواب) في إجراء أي تعديل في المعايير والآليات فلا مانع لدينا من عقد مزيد اللقاءات والتباحث للوصول إلى أرضية مشتركة».

وكان مجلسا النواب والأعلى للدولة قد اتفقا في كانون الثاني/ يناير الماضي، في مدينة بوزنيقة المغربية، على تشكيل وتسمية فرق عمل مصغرة تتولى اتخاذ الخطوات الإجرائية بشأن شاغلي عدد من المناصب السيادية.وتشمل تلك المناصب «محافظ مصرف ليبيا المركزي ونائبه، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية ووكيله، ورئيس ديوان المحاسبة ونائبه، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات».

وتشير هذه التطورات الى احتمالية أن تشهد الفترة المقبلة صراعا

تتواصل التعقيدات السياسية مع عودة معظلة المناصب السيادية حيث اعلن المجلس الأعلى للدولة رفضه أسماء المرشحين للمناصب السيادية في ليبيا من قبل البرلمان.

على المؤسسات السيادية بين مختلف الأجسام الحالية.ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن المحلل السياسي محمود العمامي قوله انه هناك «محاولات من مجلس الدولة الاستشاري لفرض رؤية من جانبه على المناصب السيادية، ومنها المصرف المركزي وديوان المحاسبة والمحكمة العليا والمفوضية العليا للانتخابات؛ لأنه في حالة سيطرة تيار مجلس الدولة يعني سيطرة تيار الإسلام السياسي»، على حد قوله.

من جهة أخرى،تتجدد معظلة الاستفتاء على الدستور حيث اقترحت لجنة ملتقى الحوار القانونية الليبية، تأجيل الاستفتاء لما بعد الانتخابات.وتوصلت اللجنة، إلى الصيغة النهائية للقاعدة الدستورية اللازمة لانتخابات ديسمبر. وتقوم الصيغة النهائية على إجراء الاستحقاقات الانتخابية أولا، ثم الذهاب لمشروع الاستفتاء على الدستور.

وكانت اللجنة القانونية لملتقى الحوار السياسي الليبي، قد فشلت قبل أسابيع، في التوصل إلى توافق تام حول القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات العامة المزمع تنظيمها في 24 ديسمبر المقبل، بسبب خلاف حول آلية انتخاب الرئيس بين من يدفع نحو انتخابه مباشرة من الشعب، ومن يريد أن يكون انتخابه غير مباشر عن طريق البرلمان.

واجتمعت اللجنة في العاصمة التونسية على امتداد 3 أيام، وناقشت عدة مقترحات وخيارات دستورية وقانونية للانتخابات القادمة على أمل التوافق على واحدة فقط، يتم عرضها على مجلسي النواب والدولة لوضعها واعتمادها كمرجع وأساس لإجراء الاستحقاق الانتخابي.

كما أثار هذا الخلاف جدلا على مواقع التواصل الاجتماعي في ليبيا حينها، وسط اعتراضات كبيرة رفضت أن تجرى الانتخابات الرئاسية بطريقة غير مباشرة لا يشارك فيها الشعب.وفق ما اوردت «العربية نت».

وبعيدا عن التطورات السياسية المليئة بالعثرات تبدو الأمور ميدانيا اكثر تعقيدا خاصة مع استمرار معظلة انتشار المليشيات المسلحة وفرضها لسطوتها والذي برز مؤخرا من خلال ملف فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة.وكان آمر غرفة عمليات «سرت الجفرة» التابعة لقوات حكومة الوفاق السابقة، إبراهيم بيت المال،قال في وقت سابق إن قواته «لن تفتح الطريق

> تتجدد معظلة الاستفتاء على الدستور حيث اقترحت لجنة ملتقى الحوار القانونية الليبية، تأجيل الاستفتاء لما بعد الانتخابات.

الساحلي الرابط بين الشرق والغرب، إلا إذا تحققت الشروط اللازمة لذلك»، وضمنها انسحاب قوات الجيش الوطني من سرت والجفرة.

وهددت اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» بتسمية معرقلي فتح الطريق الساحلي الرابط بين غرب وشرق ليبيا،فيما دعا فريق المراقبين الدوليين، الذين جرى إقرار مهمتهم من قبل مجلس الأمن الدولي لمراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ مخرجات اتفاق جنيف،إلى تسجيل هذا التعطيل والمماطلة والخرق التي تقوم به هذه المليشيات.لكن كل ذلك لم ينجح في إثناء الميليشيات عن استمرارها في قطع الطريق، ورفض كل الجهود المحلية والدولية من أجل إنهاء هذا الوضع الذي يكرس لانقسام البلاد.

وبالتزامن مع ذلك تتواصل معظلة المرتزقة والقوات الأجنبية في ظل اصرار تركيا على التواجد في الساحة الليبية بتواطئ وتحريض من جماعة «الاخوان» التي لم تتواني في شن هجوم كبير على وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية نجلاء المنقوش عقب دعوتها للنظام التركي لسحب مرتزقته من الأراضي الليبية.

ودعت المنقوش ،الاثنين 03 مايو الجاري، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرها التركي مولود تشاوش أوغلو، أنقرة إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ مخرجات برلين حول ليبيا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون معاً في إنهاء تواجد كافة القوات الأجنبية والمرتزقة في البلاد حفاظا على سيادتها..

ويمثل ملف المرتزقة فضلاً عن مسألة توحيد القوى الأمنية إحدى أصعب العقد في وجه السلطة الجديدة في ليبيا. وكان اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أكتوبر من العام الماضي بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة نص على ضرورة انسحاب كافة القوات الأجنبية والمرتزقة بحلول يناير 2021، إلا أن هذا التاريخ انقضى دون التوصل لأي حل.

> تبدو الأمور ميدانيا اكثر تعقيدا خاصة مع استمرار معظلة انتشار المليشيات المسلحة وفرضها لسطوتها والذي برز مؤخرا من خلال ملف فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة.

المناصب السيادية والانتخابات

مرآة الخلافات السياسية في ليبيا

شريف الزيتوني

التفاؤل الكبير الذي أعقب الاتفاق السياسي في ليبيا وتشكيل وحدة وطنية، لا يحجب عثرات كثيرة أيضا. اليوم من حق الليبيين أن يعتبروا ما حصل إنجازا كبيرا بالنظر إلى عشر سنوات من الصراع السياسي والانفلات الأمني والخلافات العميقة، كما من حقهم أيضا أن يطالبوا بأن تكون المرحلة حاسمة يتم فيها تغليب مصلحة الوطن والناس على المطامع والحسابات السياسية الضيقة التي لم تفرز خلال عقد كامل إلا انهيار الدولة على مختلف مستوياتها، وما على المسؤولين الجدد الذي صعدوا إلى سدة القرار إلا أن تكون لهم الجرأة في حل الملفات المعقدة على مستوى صياغة الدستور والمناصب السيادية والانتخابات التي تعتبر مرحلة الحسم في إرادة الليبيين.

State Of Libya
LIBYAN HOUSE OF REPRESENTATIVES

دولة ليبيا
مجلس النواب الليبي
LIBYAN HOUSE OF REPRESENTATIVES

اعلان

لجنة استلام وفرز ملفات المترشحين للمناصب القيادية بالوظائف السيادية

تعلن اللجنة المكلفة بالقرار رقم 14 لسنة 2021م الصادر عن رئيس مجلس النواب باستلام وفرز ملفات المترشحين للمناصب القيادية بالوظائف السيادية عن البدء في قبول ملفات المترشحين للمناصب التالية:

1. محافظ مصرف ليبيا المركزي
2. نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي
3. عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي
4. رئيس ديوان المحاسبة
5. وكيل ديوان المحاسبة
6. رئيس هيئة الرقابة الإدارية
7. وكيل هيئة الرقابة الإدارية
8. رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
9. وكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
10. عضو مجلس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
11. رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
12. عضو مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

وذلك ابتداء من يوم الخميس الموافق 1 ابريل 2021 حتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 8 ابريل 2021م وذلك من خلال التقديم عبر الموقع الإلكتروني التالي:

www.jobs-hor.ly

او عبر التواصل المباشر مع مكاتب ديوان مجلس النواب عبر العناوين التالية:

1. ديوان مجلس النواب بنغازي. مقر مجلس النقابة. هـ 0915325149
2. فرع ديوان مجلس النواب طرابلس. زاوية الدهماني. هـ 0919884080
3. فرع ديوان مجلس النواب سبها. شارع القرضة الرئيسي. هـ 0925736918

+218 21 362 2895 info@hor.ly www.hor.ly

المناصب السيادية... الحسم المؤجل

وبالحديث عن الملفات العالقة في مستقبل العملية السياسية في ليبيا، تطرح أمام الجميع مشكلة المناصب السيادية التي مازال الخلاف حولها على أوجه، الكل يناور حولها بالورقات التي يملكها. والمناصب المتحدث عنها هي النائب العام والمحكمة العليا والمصرف المركزي وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد، إضافة إلى المفوضية العليا للانتخابات حسم منها فقط منصبي النائب العام والمحكمة العليا تمثيليتها وفق الاتفاق السياسي تكون مناطقيا. ففي آخر تطور راسل المجلس الأعلى للدولة مجلس النواب حول ترشيحات المناصب السيادية قائلا «لاحظنا أن المخرجات المحالة إلينا من لجنتكم تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه سابقا في لقاءات بوزنيقة، مما يدل على أن هناك اختلافا في الأرضية التي انبثق منها عمل اللجان في المجلسين».

وبالحديث عن بوزنيقة، كان المغرب قد راسل في مارس الماضي البعثة الأممية للدعم في ليبيا من أجل مواصلة التباحث حول تلك المناصب. وقال مسؤول مغربي، إنه سيتم استكمال ما أفرزته لقاءات بوزنيقة من أجل الوصول إلى حل مذكرا بأن مجلسي النواب والدولة يمكنها عبر المادة 15 التي تقول إن «مجلس النواب يقوم بالتشاور مع مجلس الدولة خلال 30 يوما بهدف التوصل إلى توافق حول شاغلي المناصب السيادية».

لكن الوصول إلى الحل أمامه مطبات مختلفة وسط اتهامات بالمناورة وربح الوقت من أجل بقاء بعض الشخصيات في مواقعها على رأس تلك المواقع خاصة المصرف المركزي الذي يصر الصديق الكبير على البقاء مشرفا على مجلس إدارته لأسباب غير مفهومة. كما تقول مصادر أن هناك صفقة تطبخ بين «النواب والدولة»، في علاقة بقضية المركزي مرتبطة بالميزانية العامة للدولة التي تنتظر المصادقة، ونفس الأمر يسري على بقية المناصب.

وحول تواصل الخلافات قالت السيدة اليعقوبي، العضو بمجلس الدولة وبملتقى الحوار السياسي الليبي، يوم الفاتح من مايو، إن "مؤشرات التمطيط والتسويف تلوح في الأفق، أين كان مجلس الدولة كل هذا الوقت؟ لم يتحدث بخصوص الإجراءات المتبعة في تقديم المترشحين للمناصب السيادية حتى يخطر بباله أن يعطل العملية متحججا بالإجراءات المتفق عليها في بوزنيقة». كما قال العضو السابق في المؤتمر الوطني العام توفيق الشهيبي في تصريحات للعرب اللندنية "باختصار لن يتم تغيير المناصب السيادية... هناك تبادل للأدوار بين رئيسي مجلس النواب ومجلس الدولة والهدف هو بقاء الصديق (الكبير) والبقية، الحل الشامل هو انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة".

كل هذه المؤشرات تضع هذا الامتحان أمام من أعطتهم مخرجات بوزنيقة صلاحية التنصيب، وهما مجلسا النواب والدولة.

> عادت المبعوثة الأممية السابقة بالإنابة ستيفاني وليامز الشهر الماضي بتصريحات لوسائل إعلام إيطالية تؤكد فيها على ضرورة إجراء ذلك الاستحقاق باعتباره يمنح الفرصة للشعب الليبي من أجل التعبير عن رأيه واختيار من يمثله.

لكن على الرغم من الأحاديث حول صفقة بينهما، إلا أن حسابات الداخل والخلافات لن تجعل العملية سهلة وقد تحسمها إلى ما بعد الانتخابات إذا قدّر لها أن تتم مع نهاية العام الجاري.

الانتخابات والدستور... تفاؤل لا يخفي تخوفات

مسألة أخرى تطرح في الأزمة الليبية، هي مسألة الانتخابات. في هذه النقطة بالذات أطراف متداخلة كثيرة حريصة على الوصول إليها مهما كانت الصعوبات. كل تحركات المبعوث الأممي يان كوبيش تصب في ذلك الاتجاه. حتى المبعوثة الأممية السابقة بالإنابة ستيفاني وليامز عادت الشهر الماضي بتصريحات لوسائل إعلام إيطالية تؤكد فيها على ضرورة إجراء ذلك الاستحقاق باعتباره يمنح الفرصة للشعب الليبي من أجل التعبير عن رأيه واختيار من يمثله. لكن رغم حالة التفاؤل بالوصول إلى موعد 24 ديسمبر في أفضل الظروف، مازالت الرؤية غير واضحة في خارطة الطريق المتبعة لسببين: الأول وجود أطراف ستحاول بكل الطرق إفساد الاستحقاق باعتبارها ستخرج خاسرة من اللعبة والثاني إجرائي في علاقة بقانون الانتخاب الذي ينتظر حسما دستوريا يوضح آلية انتخاب الرئيس والمناصب سياسية العليا في الدولة.

ففي ظل غياب دستور للبلاد والذي بدوره حوله خلافات بين ما يرى القيام بتعديلات دستورية على الدستور المجمد منذ 2017، تكون مسهلة لإجراء الانتخابات، ومن يرى ضرورة كتابة دستور جديد وهذه الفرضية تبدو صعبة بالنظر إلى قصر المدة المتبقية على تاريخ 24 ديسمبر، وآخرون يرون أن في إحداث إطار دستوري

> قبل حوالي 6 أشهر من موعد هام في التاريخ السياسي الليبي وهو إجراء الانتخابات إذا قدر لها أن تقام في موعدها، تحاول أطراف كثيرة أن تجتهد من أجل ألا تحصل مفاجآت قد تهدد مصير البلد واستقراره

للانتخابات حل أفضل، وهذا الذي يبدو الأقرب، وتعقد لذلك اجتماعات يبدو أنها خلصت إلى شبه اتفاق حول قاعدة دستورية، حيث ذكرت البعثة الأممية أن اللجنة القانونية استكملت يوم 1 مايو نقاشاتها حول القاعدة الدستورية لانتخابات ديسمبر القادم وتضع عليها اللمسات الأخيرة، داعية ملتقى الحوار السياسي للاجتماع في الفترة بين 20 و27 مايو لمناقشة توصيات اللجنة القانونية بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات القادمة، وهو الموعد الذي سيتعرف فيه الليبيون على آلية الانتخاب خاصة بالنسبة إلى رئيس الدولة.

قبل حوالي 6 أشهر من موعد هام في التاريخ السياسي الليبي وهو إجراء الانتخابات إذا قدر لها أن تقام في موعدها، تحاول أطراف كثيرة أن تجتهد من أجل ألا تحصل مفاجآت قد تهدد مصير البلد واستقراره وهذا مسؤوليته تقع على من خاض حوار سياسيا لأشهر من أجل الوصول إلى هذه المرحلة كما تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية الضغط على الفرقاء من أجل العبور بالبلاد إلى حالة الاستقرار الدائم. لكن المرحلة الأولى والأهم الآن هي النجاح في اختيار المسؤولين في المناصب السيادية باعتبارها مؤسسات شريكة في إنجاح المسار الانتخابي وعلى رأسها هيئة الانتخابات التي تشملها موجة النقاشات حول من يرأسها في المرحلة المقبلة.

> مسألة أخرى تطرح في الأزمة الليبية، هي مسألة الانتخابات. في هذه النقطة بالذات أطراف متداخلة كثيرة حريصة على الوصول إليها مهما كانت الصعوبات.

ملف فتح الطريق الساحلي

تعنت المليشيات يهدد التوافقات

نجاة فقيري

دخلت العملية الإنتقالية في ليبيا مرحلة حاسمة خاصة وسط التطورات الهامة التي أحرزتها الحكومة الإنتقالية الجديدة في ظل دعم إقليمي ودولي كبيرين لضمان وصول ليبيا إلى محطة الاستقرار النهائية التي ستضمنها انتخابات ديسمبر 2021. لكن في المقابل يرى الخبراء والمحللون أن سيناريوهات المشهد الليبي مفتوحة على احتمالات عدّة يمكن توقّع أسوءها خاصة مع محاولة بعض الأطراف «إشعال فتيل الحرب مرة أخرى» في البلاد.

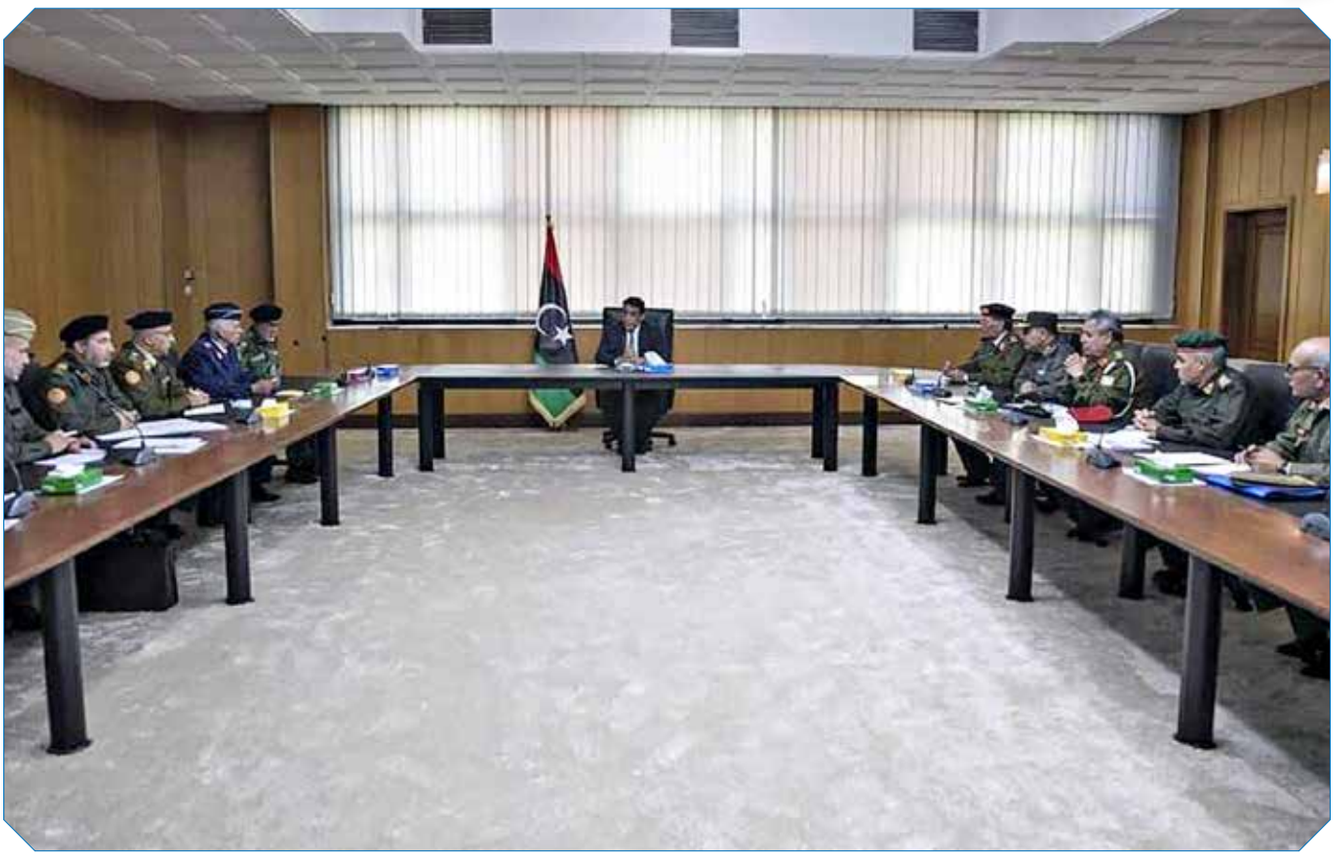

دخلت العملية الإنتقالية في ليبيا مرحلة حاسمة خاصة وسط التطورات الهامة التي أحرزتها الحكومة الإنتقالية الجديدة في ظل دعم إقليمي ودولي كبيرين لضمان وصول ليبيا إلى محطة الاستقرار النهائية التي ستضمنها انتخابات ديسمبر 2021. لكن في المقابل يرى الخبراء والمحللون أن سيناريوهات المشهد الليبي مفتوحة على احتمالات عدّة يمكن توقّع أسوءها خاصة مع محاولة بعض الأطراف «إشعال فتيل الحرب مرة أخرى» في البلاد.

فبعد أن أعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، أواخر أبريل الماضي أن فتح طريق مصراتة - سرت الساحلي وصل إلى مراحله النهائية عقب الانتهاء من نزع الألغام، عادت المليشيات للمماطلة في حركة اعتبرها الكثيرون «تهديدا للمسار السياسي» الذي انتهجه الفرقاء الليبيون. وقد هدّدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة في البيان الختامي لاجتماعات اللجنة أواخر شهر أبريل الماضي بمدينة سرت، بمشاركة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، والمبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش بـ«تسمية» من يعرقلون فتح طريق سرت- مصراتة الساحلي لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم في حال تعذّر فتحه.

وقالت اللجنة في بيانها: «في حال تعذّر فتح الطريق الساحلي، قريبا سنقوم بتسمية المعرقلين والأسباب المؤدية لذلك، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم»، مفيدة أنها قامت بالبحث عن الأسباب المعرقلة لفتحه، وتواصلت مع السلطة التنفيذية لتذليل الصعوبات في سبيل تسريع الإجراءات لفتح الطريق. وأكدت«تكثيف جهودها لتسريع عملية تنفيذ بنود وأحكام اتفاق وقف إطلاق النار، ودعوتها الدول لإخراج مرتزقتها والمقاتلين الأجانب من البلاد فورا».

بعد أن أعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، أواخر أبريل الماضي أن فتح طريق مصراتة - سرت الساحلي وصل إلى مراحله النهائية عقب الانتهاء من نزع الألغام، عادت المليشيات للمماطلة في حركة اعتبرها الكثيرون «تهديدا للمسار السياسي».

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، قد أكد من جانبه، عقب تولي السلطة الإنتقالية مهامها أن فتح الطريق الساحلي سرت- مصراتة، والذي يربط شرقي ليبيا بغربها، سيكون من أولويات الحكومة القادمة وذلك للدفع بالعملية السياسية ولدعم جهود اللجنة العسكرية 5+5، وسط تصاعد الآمال بقرب توحيد المؤسسات والبلاد، بعد سنوات من النزاع على السلطة.

من جانب آخر جدّدت المليشيات التابعة لحكومة الوفاق، أوائل الشهر الحالي، رفضها فتح الطريق الساحلي وفقا لما نصت عليه اتفاقات اللجنة العسكرية 5+5 واتفاق وقف إطلاق النار، واشترطت خروج الجيش الليبي من منطقة سرت الجفرة لتنفيذ ذلك، حيث أعلنت «مليشيا الصمود» التي يقودها الإرهابي الدولي الذي يعرقل الأمن في ليبيا صلاح بادي، في بيان على لسان المتحدث الرسمي احميدة الجرو، رفضها الانسحاب من الطريق الرابط بين مدينتي مصراتة وسرت، قبل انسحاب وخروج الجيش الليبي من منطقة سرت – الجفرة.

كما أكّد آمر غرفة عمليات «سرت الجفرة» التابعة لقوات حكومة الوفاق السابقة، إبراهيم بيت المال، إن قواته "لن تفتح الطريق الساحلي الرابط بين الشرق والغرب، إلا إذا تحققت الشروط اللازمة لذلك، وضمنها انسحاب قوات الجيش الوطني من سرت والجفرة. كما نفى آمر محور البحر في غرفة عمليات سرت الجفرة التابعة لقوات الوفاق خالد عيسى كرواد، صدور أي تعليمات بالانسحاب من الطريق الساحلي سرت -مصراتة، مشددا على عدم إخلاء المناطق التي تتمركز فيها مليشياته وعلى جاهزيتها لصد أي هجوم عسكري محتمل للجيش الليبي.

ووفق ما تناقلته وسائل إعلامية في تصريح للخبير العسكري سالم الدينالي، فإن إبراهيم بيت المال لا يستطيع أن يفرض أي حل بشأن الطريق، دون إرضاء العناصر المسلحة في مصراته، والتي

> رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي أكد أن فتح الطريق الساحلي سرت- مصراتة، والذي يربط شرقي ليبيا بغربها، سيكون من أولويات الحكومة وذلك للدفع بالعملية السياسية ولدعم جهود اللجنة العسكرية 5+5.

تريد الاستفادة ماديا لأقصى حد ممكن، مبينا أن مصادر من داخل مصراته أكدت له أن العناصر مستعدة لتخفيض شرطها البالغ مليار دينار إلى ربع مليار لكي تقوم بفتح الطريق الرابط بين سرت ومصراته.

ويرجع مراقبين وخبراء مهتمين بالشأن الليبي تصريحات بيت المال المتكررة إلى أن عناصر قواته المقدرة بأربعمئة مسلح من مدينة مصراته، فرضت على بيت المال عدم فتح الطريق إلا بعد الحصول على مبلغ مالي قُدر بمليار دينار ليبي، حسب وسائل إعلامية محلية وعربية. وأضاف الدينالي، في تصريحات خاصة أن بيت المال أوضح لبعض مفاوضيه أن المبلغ الذي يطلبه من الدولة، مرتبات متأخرة لعناصر تابعة له، وكذلك تكاليف تموين وعلاج وبدل فاقد في الآليات.

وعدا عن تأثير غلق الطريق الساحلي على عملية السلام التي تخوضها ليبيا وإمكانية زعزعتها فإن إغلاقها الذي تسبب في أزمة النفط التي عاشتها ليبيا والتي يعلم الجميع تأثيراتها الوخيمة على الاقتصاد الليبي، يؤثر الإغلاق بشكل متواصل وإلى حدود اليوم في الأزمة الحادة للكهرباء التي يعاني منها المواطن الليبي على مدى سنوات حيث أكد مسؤولو شركة الكهرباء لرئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة في زيارة نفذها للشركة أن إغلاق الطريق الساحلي أحد أسباب الانقطاعات في التيار الكهربائي، مفيدين أنهم تمكنوا من صيانة أجزاء من الشبكة في المنطقة الوسطى، فيما لم يتمكنوا من صيانة محطات أخرى نتيجة استمرار إقفال الطريق.

من جهته، أكد الدبيبة أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لحث الجميع على تحمل المسؤولية لفتح الطريق الساحلي، وتمكين فنيي الكهرباء من الوصول لجميع محطات البلاد وصيانتها تفادياً لتفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي التي فاقمت معاناة الليبيين.

وحذر رئيس حكومة الوحدة الوطنية من سعي شخصيات المشهد الليبي لـ«إشعال فتيل الحرب مرة أخرى» في البلاد، داعياً الشعب الليبي إلى الوقوف ضدهم وعدم الدفع بأولادهم للمشاركة في الحرب بين الليبيين. كما دعا الدبيبة في محافل عدة إلى ضرورة الإسراع في إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا تنفيذاً لاتفاق وقف إطلاق النار وضمانا لنجاح المرحلة الإنتقالية.

من جانبها دعت أغلب دول العالم الحاضرة في المشهد الليبي على إلى الخروج الفوري للمرتزقة والقوات الأجنبية تنفيذا لوقف إطلاق النار ودعما لأمن ليبيا واستقرارها. حيث طالبت اللجنة الرباعية بشأن ليبيا التي تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، بانسحاب فوري لهذه القوات ،كما دعت اللجنة إلى الامتثال التام لحظر الأسلحة والانسحاب الفوري وغير المشروط لكافة القوات الأجنبية والمرتزقة من كافة الأراضي الليبية.

من جانبه دعا مجلس الأمن الدولي حث جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار بانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون مزيد من التأخير، مطالبا الدول الأعضاء باحترام الاتفاق ودعم تنفيذه بالكامل، كما دعا إلى الاحترام الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

> يرتبط غلق الطريق الساحلي والمحاولات الحثيثة لإفشال عملية فتحه ارتباطا وثيقا بحضور المليشيات والمرتزقة وتواجدهم في المشهد الليبي .

فيما أكدت فرنسا دعمها المطلق لاستقرار ليبيا وتعهدت بحشد الدعم الأوروبي لضمان ذلك كا أعلنت السفارة الأمريكية في ليبيا دعمها الكامل لبيان اللجنة العسكرية 5 + 5 الأخير ودعوتها لفتح الطريق الساحلي بشكل فوري، مؤكدة أن إعادة فتح الطريق هي خطوة أساسية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، قائلةً أن الطريق يُعد رابطا حيويا للتجارة وإمدادات الوقود و لقاحات كورونا، التي يستفيد منها جميع الليبيين.

يرتبط غلق الطريق الساحلي والمحاولات الحثيثة لإفشال عملية فتحه ارتباطا وثيقا بحضور المليشيات والمرتزقة وتواجدهم في المشهد الليبي الذي ساهموا في تأجيج حروبه ونزاعاته، ويعتبر تواصل غلقها إفشالا لمسار كامل من المشاورات وهو أسوأ سيناريو يحذّر منه المراقبون والخبراء المحليون والدوليين.

فرضية تطرح بقوة في أوساط المحللين الذين يؤكدون أن تعنّت المليشيات أمام فتح الطريق الساحلي، يعرقل عملية الحوار التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ مدة طويلة، وهو ما يفتح من جديد نار العداء بين الأطراف الليبية ما يمكن أن يعطي تركيا ذريعة جديدة للسعي إلى الإستيلاء على الهلال النفطي،كنز ليبيا الإستراتيجي ومربط فرس النزاعات،ومن المحتمل جدا حسب المحللين أن يؤدي ذلك إلى مواجهات مباشرة جديدة.

> أكد الدبيبة أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لحث الجميع على تحمل المسؤولية لفتح الطريق الساحلي، وتمكين فنيي الكهرباء من الوصول لجميع محطات البلاد وصيانتها تفادياً لتفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي التي فاقمت معاناة الليبيين.

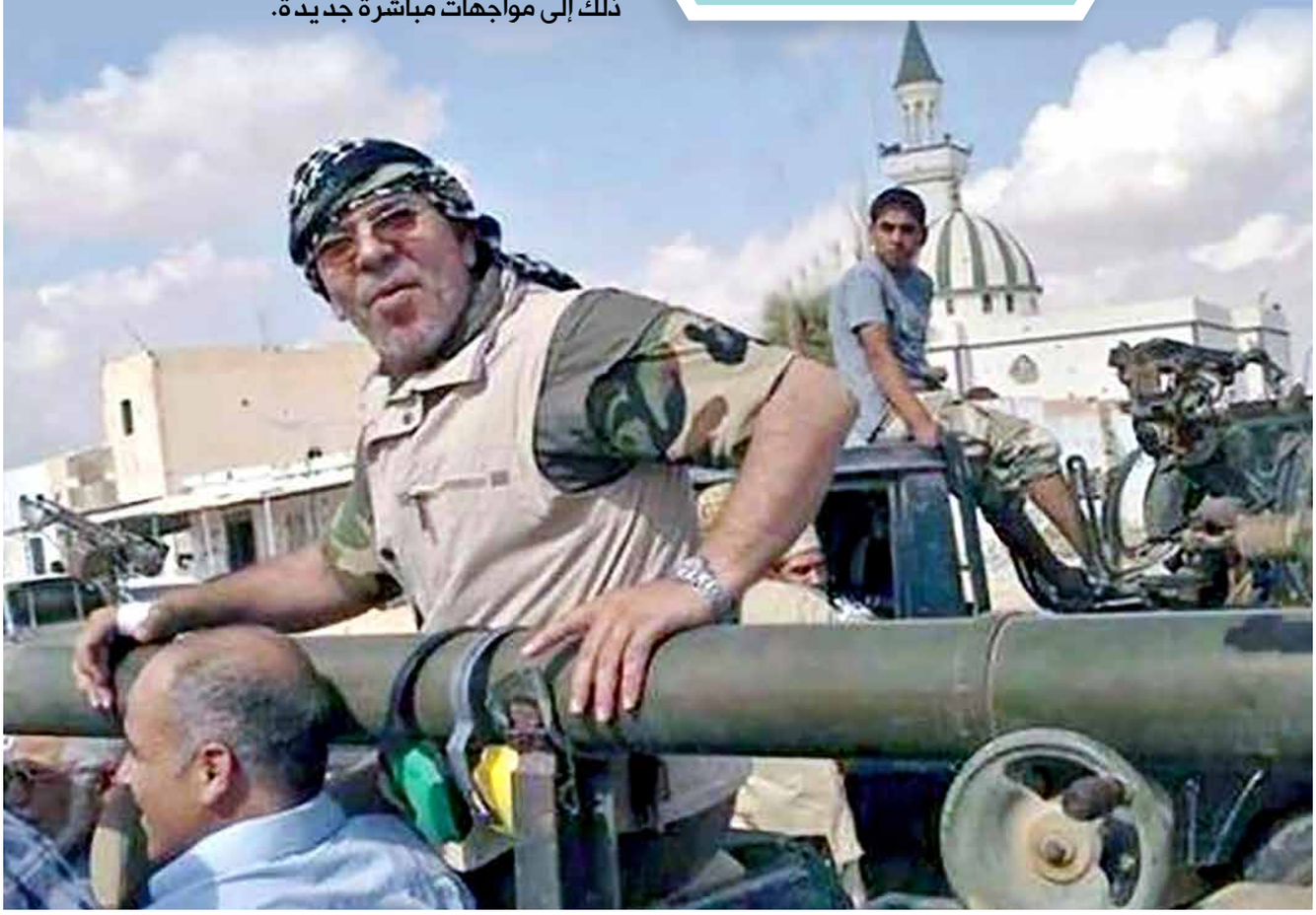

استمرار وجود المرتزقة في ليبيا

انتكاسة محتملة للمسار السياسي

رمزي زائري

في مشهد يحاكي معاملة المعلم لصبيانه الذي يريد أن يسلموه تقارير أعمالهم ،و بنبرة فوقية فيها قدر كبير من الاستعلاء ،واجه وزير الدفاع التركي خلوصي أكار ،اعتراض أحد الحاضرين على عدم تصدر رئيس الأركان الليبي محمد الحداد جلسة عقدت بقاعدة معيتيقة العسكرية في طرابلس ،بالقول "الجلوس هكذا، البروتوكول هكذا" ،وهو ما اعتبره ليبيون خرقا لقواعد البروتوكول من قبل الوزير التركي الذي جلس على كرسي المضيف بدل الضيف.

وقد أثار مقطع فيديو نشرته وزارة الدفاع التركية على تويتر لاستقبال وزير الدفاع لتركي و رئيس أركانه يشار غولر ومدير جهاز المخابرات هاكان فيدان وعدد من الضباط الأتراك جدلا واسعا بين الليبيين على مواقع التواصل الاجتماعي ، لما حمله من إهانات للقيادات العسكرية الليبية.

وقال ليبيون إن رئيس الأركان الليبي تعرض لإهانة في بلاده من قبل المسؤولين الأتراك، بعدما اضطر إلى الجلوس على مقعد جانبي خلال اجتماعه مع أكار الذي تصدر وتوسط الجلسة بقاعدة معيتيقة العسكرية في طرابلس، بحضور رئيس أركانه يشار غولر ومدير جهاز المخابرات هاكان فيدان وعدد من الضباط الأتراك.

وتعد زيارة الوفد التركي هي الأولى من نوعها منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ،وضم الوفد التركي رفيع المستوى، وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، ووزير الدفاع خلوصي أكار، ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان.

ولا تبدو زيارة الوفد التركي بتشكيلته السياسية والعسكرية «مجرد زيارة»، بل يرى مراقبون أن لها علاقة بمستجدات طفت على سطح المشهد الليبي ،خاصة و أن ثقل الوفد التركي في الجانب العسكري والأمني ، ما يعني أن للزيارة علاقة بسعي أنقره لتعزيز وجودها وللتذكير بأنها متمسكة باتفاقاتها العسكرية التي وقعتها مع حكومة الوفاق السابقة.

وقد حملت الزيارة بالأساس أهدافاً سياسية مثلتها تأكيدات جاووش أوغلو بأهمية بالدعم العسكري الذي قدمته حكومته إبان الحرب على طرابلس، والمضمون أن

> استفزت زيارة الوفد التركي المفاجئة الليبيين الذين رأوا في هذا المشهد إهانة للمسؤولين الليبيين داخل بلادهم وعلى أرضهم

تركيا شريك فاعل في أي تسوية وأنه من الصعب تهميشها أو تجاهل مصالحها»، وهو ما تحدث و ركّز عليه جاووش أوغلو أثناء مؤتمر صحافي، جمعه بنظيرته المنقوش التي كانت قد صرحت قبل أيام من روما بوجود مفاوضات مع تركيا تحضيراً لخروج قواتها من ليبيا.

بالتوازي مع ذلك رجّح مراقبون أن يكون لهذه الزيارة ارتباط بالحوار التركي المصري، خصوصاً وأن وفداً تركيا يستعد لزيارة القاهرة لبحث العلاقات بين البلدين، ومن دون شك فالأزمة الليبية من أهم قضايا العلاقات بينهما وهي أحد أسباب عمق خلافاتهما».

و تزامنت هذه الزيارة المفاجئة ،مع تشديد عدد من العواصم الكبرى، ومن بينها واشنطن، على ضرورة حلحلة ملف القوات الأجنبية والمقاتلين المرتزقة ،كما أن الملف الليبي بات الآن البلدان تأثراً بالوضع في تشاد وعديد الأطراف تسعى للضغط بالمستجدات في تشاد على الأطراف المتواجدة عسكرياً في ليبيا لإخراج قواتها.

لن ننسحب

يصر وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، على أن وجود الجنود الأتراك في ليبيا جاء من أجل حماية حقوق ومصالح الليبيين ومساعدتهم، وشدد في الوقت نفسه على أهمية سيادة واستقلال ليبيا.

وقال أكار، خلال لقاء أجراه مع الجنود الأتراك العاملين في ليبيا ضمن فعالية حضرها قادة عسكريين ليبيين، على رأسهم رئيس الأركان، محمد الحداد، إن تركيا «ستواصل الوقوف إلى جانب البلدان الشقيقة والصديقة في قضاياها العادلة ودفاعها عن حقوقها ومصالحها».

وأشار إلى أن البلدين يمتلكان تاريخا وقيما مشتركة، قائلا: «لذلك

> لا تترك أنقرة مناسبة تمر دون أن تُوجه رسائل إلى المسؤولين الليبيين بنبرة فوقية فيها الكثير من الصلف والغرور، وأيضا التحدي والاستفزاز.

فإن وجود الجنود الأتراك في ليبيا مصدره حماية حقوق وقوانين إخوانهم ومساعدتهم» ،وأضاف: «سيادة واستقلال ليبيا مهمة، وكانت هناك مجموعة من المشاكل عند قدومنا، وبذلنا كل الجهود الممكنة ليل نهار، برا وجوا وبحرا، من أجل إزالة هذه المشاكل».

وتابع: «وحصلنا على نتائج هامة، وتركيا مع أشقائها الليبيين يواصلون العمل جنبا إلى جنب من أجل تحديث وتنظيم القوات المسلحة الليبية».

وأكد أكار أن الأمر المهم حاليا يتمثل في إحلال السلام والهدوء في ليبيا واستمرار سريان وقف إطلاق النار.

وشدد على ضرورة دعم الحكومة الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، مبينا أن تركيا ستبذل ما باستطاعتها من أجل استمرار مناخ الهدوء في ليبيا إلى حين إجراء الانتخابات في ديسمبر القادم.

كما أكد أكار أن الوجود التركي في ليبيا مهم للغاية من ناحية حماية مصالحها وحقوقها في شرق البحر المتوسط، وأن أنقرة مستمرة في أنشطتها شرقي المتوسط، بما في ذلك اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية مع ليبيا.

وجاءت تصريحات أكار بعد أن دعت وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، خلال لقاء مع نظيرها التركي، مولود تشاووش أوغلو، إلى سحب كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، مع اقترابها من إجراء انتخابات هذا العام.

وقد أثارت دعوة الوزيرة نجلاء منقوش حفيظة مولود تشاويش أوغلو وزير الخارجية التركي، والذي اعتبر أن هناك مساع للمساواة بين من وصفهم بالمرتزقة وقوات بلاده المساندة لليبيا والموجودة للتدريب، وتطوير قدرات الجيش الليبي وفق اتفاقات مسبقة.

> تُمعن تركيا في سياسة الاستعلاء والتكبر في تعاطيها مع حكومة الوحدة الوطنية كلما تم التطرق إلى ملف إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية.

وأكد تشاويش اوغلو وزير الخارجية التركي:«دعمنا مهد الطريق لوقف إطلاق النار الدائم، ولمواصلة الوتيرة السياسية، وكذلك منح الفرصة لتشكيل المجلس الرئاسي الحالي وحكومة الوحدة الوطنية، وهناك بعض الاصوات التى تتعالى وتحاول أن تساوي تواجد تركيا في ليبيا مع المجموعات الاخرى غير الشرعية».

وتُمعن السلطات التركية في سياسة الاستعلاء والتكبر في تعاطيها مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبدالحميد الدبيبة كلما تم التطرق إلى ملف إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا تنفيذا لبنود اتفاق وقف إطلاق النار ومخرجات مؤتمر برلين وخارطة الطريق المُنبثقة عن حوارات جنيف السويسرية.

وترى أنقرة أن وجود قواتها بليبيا الضمانة الأهم لعدم عودة حفتر إلى تهديد العاصمة طرابلس وإسقاط المشروع السياسي بليبيا مجدداً، وهو ما يمثل ضرورة لتركيا التي تريد أن تحافظ على اتفاقياتها البحرية مع ليبيا، خصوصاً تلك التي وقّع عليها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

و تريد أنقرة لزيارة وفدها المفاجئة إلى طرابلس أن تمثل رداً واضحاً وحاسماً على مطالبات بعض الجهات الليبية وعلى رأسها وزيرة الخارجية بخروج القوات التركية من ليبيا. كذلك فإن التوليفة الأمنية والعسكرية للوفد أشارت إلى أولوية لتعزيز التعاون في هذه المجالات بالنسبة إلى أنقرة، بخاصة في ظل استمرار حالة السيولة السياسية في ليبيا، التي تدفع تركيا إلى ترسيخ دورها ووجودها العسكري في ليبيا.

> وزير الدفاع التركي خلوصي أكار: وجود الجنود الأتراك في ليبيا جاء من أجل حماية حقوق الليبيين ومصالحهم ومساعدتهم.

خروج المرتزقة أصعب العقد

و يعد ملف المرتزقة فضلاً عن مسألة توحيد القوى الأمنية يشكل إحدى أصعب العقد في وجه السلطة الجديدة في ليبيا.

وكان اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أكتوبر من العام الماضي بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة نص على ضرورة انسحاب كافة القوات الأجنبية

والمرتزقة بحلول يناير 2021، إلا أن هذا التاريخ انقضى دون التوصل لأي حل.

وطبقًا لدبلوماسيين، فهناك ما يقدر بأكثر من 20 ألفا من المرتزقة الأجانب في ليبيا، الذين طالبتهم السلطات الليبية ومسؤولو الأمم المتحدة والقوى العالمية بالمغادرة.

وكشف مصدر دبلوماسي عن أن إجبار المقاتلين والمرتزقة على الخروج من ليبيا، قد يكون له «تأثير» على الأمن في بقية الساحل.

وحذر دبلوماسي آخر المجتمع الدولي من أن حل المشكلة في ليبيا قد يؤدي إلى بدء مشكلة أخرى في مكان آخر.

و كانت واشنطن أكدت ، دعمها الكامل لجهود اللجنة العسكرية 5+5 المشتركة في ليبيا لفتح الطريق الساحلي وإخراج المرتزقة ،في حين أعربت السفارة الأمريكية في ليبيا عن دعمها لجهود البعثة الأممية واللجنة العسكرية 5+5، داعية إلى الفتح الفوري للطريق الساحلي.

كما طالبت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) جميع الدول باحترام اتفاق وقف إطلاق النار وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد.

وكلفت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، في ختام اجتماعاتها التي استمرت على مدار ثلاثة أيام، القوة العسكرية المشتركة، بالبدء في تنفيذ المهام المكلفة بها، فيما اختارت مدينة سرت بوسط ليبيا، لتكون مقرًا لقيادة هذه القوة.

من جانب آخر يؤكد خبراء على أهمية دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى، في رعاية الحكومة الجديدة ومساعدتها، على إيجاد قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات، التي من شأنها أن تفتح نافذة أمل لعودة عجلة الحياة والاستقرار إلى ليبيا.

وانطلق المبعوث الأممي إلى ليبيا في جولات محلية ودولية، التقى خلالها أطرافًا فاعلين، في محاولة لتنفيذ مخرجات اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ويقضي بإخراج المرتزقة من ليبيا، للعمل على توحيد المؤسسات السيادية في البلاد، للوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، أواخر العام الجاري.

و جدد المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش ،خلال لقائه ،رئيس المجلس الرئاسي الدكتور محمد المنفي ونائبيه عبدالله اللافي وموسى الكوني، بالعاصمة طرابلس، التزام الأمم المتحدة بدعم توحيد المؤسسات السيادية ومسار اللجنة العسكرية (5+5).

وكان رئيس الوزراء الليبي المكلف عبد الحميد الدبيبة ،طالب مطلع مارس الجاري ، برحيل نحو 20 ألفاً من المقاتلين الأجانب من ليبيا، مناشداً النواب العمل على وضع حد لحرب طاحنة تعصف بالبلد الواقع في شمال أفريقيا.

وقال الدبيبة في كلمته أمام النواب : «المرتزقة خنجر في ظهر ليبيا، ولا بد من العمل على إخراجهم ومغادرتهم»، موضحاً أنه سيتواصل مع الأمم المتحدة والدول التي أرسلت المرتزقة للمطالبة برحيلهم. وأضاف في كلمته خلال الجلسة التي انعقدت في سرت: «الأمر ليس بالهين، ويحتاج إلى الحكمة، وليس بالأبواق والحديث الإعلامي، واليوم سيادتنا منتهكة، ولدينا 20 ألف مرتزق في البلاد، كما كشفت التقارير الأممية».

مرتزقة سوريون في ليبيا

التحديات الأمنية في ليبيا

عائق أمام تقدم حكومة الوحدة

رامي التلغ

استبشر الرأي العام الليبي حيال منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية الذي من شأنه جبر الضرر، وجسر الهوة بين الليبيين، مهما اشتدت الخلافات وتعمقت النزاعات، فقد اقتنع الليبيون أخيراً أن التمادي في زرع الأحقاد والاحتكام إلى الأيديولوجيات، منحى خاسر للجميع، وقد حان الوقت لتذليل العقبات، وتقريب وجهات النظر بين الخصوم، من خلال صياغة رؤية مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية، والعيش في مناخ آمن في ظل دولة القانون، بعيداً عن التدخلات الخارجية وسلطة الميليشيات.

وتمثل الميليشيات المسلحة والقوات الأجنبية المؤلفة من المرتزقة السوريين والأتراك أهم تحد أمام حكومة الوحدة الوطنية الليبية ورئيسها عبد الحميد الدبيبة، فبقدر قدرة هذه الحكومة على تفكيك هذه الميليشيات تنجح الحكومة، فمهمة هذه الحكومة محددة في مواجهة التركة الفاسدة التي ورثتها من حكومة فايز السراج، ممثلة بالميليشيات المسلحة والفساد، وفشلها في حل هاتين المعضلتين سوف ينهي حالها كما انتهت حال الحكومة السابقة، وسوف يظل الانقسام الليبي عنوانا للمرحلة القادمة.

فنجاح حكومة الدبيبة التي تم تشكيلها منذ أشهر معدودة وحازت ثقة البرلمان الليبي مرتبط بقدرتها على تفكيك الميليشيات المسلحة الموجودة في طرابلس ومصراتة والتي يصل تعدادها إلى 50 ميليشيا (مجموعات مسلحة تعمل خارج القانون)، بينما يصل عدد المقاتلين فيها الى ما بين مئة وعشرين ومئتي ألف مقاتل، كما أن نجاح هذه الحكومة مرتبط أيضاً بقدرتها على إخراج القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية، وقد سبق وطالبت نجلاء المنقوش، وزيرة الخارجية، بإخراجها، حتى تتمكن ليبيا من البدء في عملية سياسية على أسس صحيحة.

> تمثل الميليشيات المسلحة والقوات الأجنبية المؤلفة من المرتزقة السوريين والأتراك أهم تحد أمام حكومة الوحدة الوطنية الليبية ورئيسها عبد الحميد الدبيبة.

في ذات الصدد،اتهم رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد دبيبة، مليشيات مسلحة بتعمد التسبب في أزمة انقطاع الكهرباء الذي حدثت، يومي الخميس والجمعة، قائلا إنها تسعى إلى عودة فتيل الحرب، بحسب وصفه.

وأشار دبيبة في تصريحات صحفية، إلى وجود أطراف في طرابلس ما زالت تعمل على إشعال فتيل الحرب عن طريق افتعال الأزمات، مطالبا إياها بالوقوف مع أولادهم وعدم

الدفع مرة أخرى بأي حرب من الحروب خصوصا الحرب الداخلية بين الليبيين.

وأوضح دبيبة أن انقطاع الكهرباء، يوم الخميس، حدث بعد 17 يوما من دون انقطاع وأن الأزمة التي حدثت كانت بفعل فاعل، مشيرا إلى أن هدفهم من كل ذلك هو إشعال فتيل الحرب مرة أخرى.

وتواصل جماعة الإخوان مخططاتها الإرهابية في ليبيا، عبر قطع الخدمات الأساسية عن المواطنين، لإشعال فتيل الأزمات مرة أخرى، والضغط على الحكومة الوطنية الليبية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، لتنفيذ أجندتها العبثية وإغراق ليبيا في الفوضى.

فأزمة انقطاع التيار الكهربائي في ليبيا، هي أزمة جديدة قديمة، حيث تستغل الميليشيات والمرتزقة شهر رمضان الكريم، للاعتداء على شبكة الكهرباء وسرقة الكوابل النحاسية للشبكة العامة.

والاعتداء على شبكات الكهرباء في ليبيا يعد جريمة إنسانية قبل أن تكون قانونية، حيث تتعمد الميليشيات التسبب في أزمة انقطاع الكهرباء وتأثر الخدمات، لاستفزاز الشعب الليبي، الذي طالما عانى من انقطاع الخدمات الأساسية.

تؤكد مؤشرات أن الحادثة تمت بفعل فاعل وليس محض الصدفة، حيث إن انقطاع تيار الكهرباء هذا العام قد يسبب كارثة ضخمة داخل مستشفيات العزل لمصابي فيروس كورونا في كافة المدن التي تستقبل مرضى الوباء،

تواصل جماعة الإخوان مخططاتها الإرهابية في ليبيا، عبر قطع الخدمات الأساسية عن المواطنين، لإشعال فتيل الأزمات مرة أخرى، والضغط على الحكومة الوطنية الليبية الجديدة لتنفيذ أجندتها العبثية وإغراق ليبيا في الفوضى.

موضحًا أن خزانات الأكسجين المستخدمة في علاجهم تعمل بواسطة خدمات الكهرباء.

في وقت سابق،رحبت الحكومة الليبية بقرار مجلس الأمن نشر مراقبين دوليين لمراقبة وقف إطلاق النار، داعية إياه الى دعمها في إخراج المرتزقة من أراضيها.

وأعطى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الضوء الأخضر لنشر 60 مراقبا لوقف إطلاق النار في ليبيا ودعا حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في البلاد للإعداد لانتخابات حرة ونزيهة لا تقصي أحدا في 24 ديسمبر/كانون الأول.

وكتب غوتيريش لمجلس الأمن في السابع من أبريل/نيسان قائلا «سيتم نشر المراقبين في سرت بمجرد الوفاء بكل متطلبات وجود دائم للأمم المتحدة بما يشكل الجوانب الأمنية واللوجستية والطبية والعملية»، مضيفا «في تلك الأثناء سيكون هناك وجود في طرابلس بمجرد أن تسمح الظروف بذلك».

من جهتها، قالت حكومة عبد الحميد الدبيبة في بيان انها ترحب «بنشر وحدات مراقبة أممية بالتعاون مع لجنة 5+5 لمراقبة وقف إطلاق النار وتعرب عن استعدادها لتوفير كافة الإمكانيات لتيسير عمله».

ودعا البيان «مجلس الأمن إلى دعم الحكومة في عملية إخراج المرتزقة من الأراضي الليبية». وأكدت الحكومة «ما جاء في القرار من أهمية إجراء المصالحة الوطنية كاستحقاق وطني مهم».

وجددت «التزامها بالمهام الموكلة إليها وفق الخارطة السياسية المتفق عليها ضمن مخرجات الحوار السياسي الليبي

> تعتبر أهم التحديات المطروحة على السلطة التنفيذية الجديدة العمل على إخراج كافة المقاتلين الأجانب والمرتزقة وإرساء حالة الأمن والاستقرار، بالإضافة للعمل على حل التشكيلات المسلحة وتسليم أسلحتها بالكامل.

وعلى سعيها لتوفير الخدمات لكافة الليبيين في جميع مناطق ليبيا» وفق البيان.

تعتبر أهم التحديات المطروحة على السلطة التنفيذية الجديدة العمل على إخراج كافة المقاتلين الأجانب والمرتزقة وإرساء حالة الأمن والاستقرار، بالإضافة للعمل على حل التشكيلات المسلحة وتسليم أسلحتها بالكامل وحصر السلاح في يد الدولة، ووقف كافة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي وخاصة الانخراط العسكري.

وتواجه السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا عدد من التحديات، أبرزها مكافحة الإرهاب، وتفكيك الميليشيات المسلحة، وإعادة دمج عناصرها فى المؤسسة العسكرية الليبية والمؤسسات الأمنية والشرطية، بالإضافة إلى اخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا.

من جانب آخر،تثير الأنباء بشأن موجة الاغتيالات التي استهدفت عدداً من الشخصيات الأمنية وقيادات المجاميع المسلحة في ليبيا، شرقاً وغرباً، تساؤلات حول توقيتها وأهدافها،فرغم الجدل والاهتمام الواسع بحادثة اغتيال ، المقدم محمود الورفلي ، في بنغازي في 24 مارس/آذار الماضي، إلا أن حوادث ومحاولات اغتيال، تناقلتها وسائل إعلام ليبية في الآونة الأخيرة ولم تعلن عنها أي جهة رسمية في البلاد، طاولت عدداً من الشخصيات الأمنية والقيادات في شرق ليبيا، من بينها اغتيال الضابط في جهاز الأمن الداخلي في بنغازي، ربيع الشركسي، في 28 مارس/ آذار الماضي، ومحاولة اغتيال ضابط الاستخبارات العسكرية في طبرق، صالح المريمي، كما لا يزال مصير الضابط بقوات الصاعقة، ناصر الدرسي، مجهولاً بعد أن أكد آمر القوات الخاصة، اللواء عبد السلام الحاسي، اعتقاله من قبل «جهات أمنية» قبل اغتيال الورفلي.

وفي غرب ليبيا تم تناقل أنباء عن عدة اغتيالات لقيادات من الصف الثاني داخل المجاميع المسلحة، من بينها اغتيال أسامة ميلود، أحد قادة كتيبة الخضراوي، بمدينة الزاوية، ومحمد الدامونة، أحد قادة لواء الصمود بطرابلس، وعبد المالك المصراتي، آمر سجن ابوسليم وسط طرابلس.

من ذلك،يرى مراقبون أنانتخاب سلطة تنفيذية جديدة لديها قبول واسع على المستوى المحلي وكذلك الإقليمي والدولي، يمثل مؤشرًا إيجابيًا يمكن البناء عليه لإنجاح المرحلة الانتقالية وصولاً إلى انتخابات عامة، بيد أن كل تلك التطورات لا تزال مرتبطة بشكل وثيق بمواجهة التحديات الداخلية المتعددة، والتي يأتي على رأسها توحيد مؤسسات البلاد.

كذلك فإن هناك ملفات حيوية تمثل عائقًا أمام إنجاح المرحلة الانتقالية، خاصة ما يتعلق بانتشار أكثر من 20 ألفًا من المرتزقة الأجانب أغلبهم مدعوم من تركيا جنبًا إلى جنب مع وجود مراكز قوى عسكرية تتمثل في انتشار المليشيات غرب البلاد، ومراكز قوى سياسية في ظل وجود شخصيات نافذة تسعى لعدم تهميشها من المشهد الليبي، علاوة على أدوار بعض القوى الخارجية والذي يعد مؤججًا للصراع، وبالتالي فإن المهمة بالتأكيد صعبة أمام السلطة الجديدة لكنها تملك العديد من المقومات التي يمكن أن تساعدها على تجاوز تلك المرحلة وتدشين مرحلة جديدة في ليبيا بعد عقدٍ كامل من العنف والصراع.

> تعتبر أهم التحديات المطروحة على السلطة التنفيذية الجديدة العمل على إخراج كافة المقاتلين الأجانب والمرتزقة وإرساء حالة الأمن والاستقرار،

حتيته:

زيارة أوغلو الى ليبيا

محاولة لترسيخ الاحتلال التركي

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل الصحفي المصري المتخصص في الشأن الليبي عبد الستار حتيته أن زيارة وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو إلى ليبيا ما هي إلا استمرار للاحتلال التركي لكثير من المناطق العربية ومنها ليبيا، والعمل على ترسيخ هذا الاحتلال، ومحاولة إقناع باقي العالم بمشروعيته مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن زيارة وفد تركي إلى طرابلس يهدف للتأكيد على استمرار فاعلية مذكرات التفاهم التي وقعتها مع رئيس حكومة الوفاق سابقا فايز السراج سواء فيما يخص الاتفاق البحري أو الأمني.

إلى نص الحوار

** أدى وزيرا خارجية ودفاع تركيا زيارة إلى طرابلس.. كيف تقرأ توقيت الزيارة؟

أعتقد أن الزيارة تأتي في إطار تحركات تركية عامة في المنطقة العربية، وذلك من أجل تثبيت أقدامها على الأرض أكثر من السابق، سواء في ليبيا أو العراق أو غيرهما.. تركيا تعمل وفقاً لمصالح قومية تخصها، وهي لديها قناعات قومية فيما يتعلق بكثير من الأدبيات السياسية المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية. على سبيل المثال حين يتم الحديث عن المرتزقة الأجانب وعن القواعد العسكرية الأجنبية التي تقف وراءها تركيا في ليبيا، يفهم كثير من العرب أن المقصود هم المرتزقة الذين جلبتهم تركيا، وأن المقصود كذلك هي القواعد العسكرية التركية من مصراتة إلى الوطية، مرورا بطرابلس.. بينما نظام أردوغان ووزير خارجيته ورئيس مخابراته، لديهم رؤية مختلفة، إذ ينظرون إلى موضوع المرتزقة والقواعد الأجنبية باعتبار أن المقصود هم الروس.. والغريب أن هناك بعض الدول الغربية تعزف مع الأتراك على نفس اللحن.. لهذا أرى أن زيارة أوغلو إلى طرابلس ما هي إلا استمرار للاحتلال التركي لكثير من المناطق العربية ومنها ليبيا، بل العمل على ترسيخ هذا الاحتلال، ومحاولة إقناع باقي العالم بمشروعيته.

** برأيك ما نتائج هذه الزيارة؟

تركيا تسعى للحصول على ثروات الليبيين. لهذا فهي تحاول أن تستحوذ على مليارات الدولارات باعتبار أنها تعويض للشركات التركية التي كانت تعمل في ليبيا قبل عام 2011. وتسعى أيضا للاستحواذ على كعكة الإعمار في المشروعات المستقبلية.. وتريد كذلك أن تؤكد على استمرار فاعلية مذكرات التفاهم التي وقعتها مع رئيس حكومة الوفاق سابقا فايز السراج سواء فيما يخص الاتفاق البحري أو الأمني..

** المجتمع الدولي مهتم بتقسيم الثروة الليبية على أعضاء حلف الناتو.

** إلى أي مدى تتوقع أن تغير تركيا نهجها العسكري تجاه ليبيا وتلجأ للحلول الدبلوماسية؟

في رأيي النظام التركي الحالي يشبه إلى حد كبير طريقة

تفكير جماع الإخوان.. وهو تفكير يقوم على المصالح الخاصة دون أي اعتبار لا للاتفاقيات ولا للعهود والمواثيق.. لهذا لا أتوقع أن تغير من نهجها العسكري في ليبيا، بل سوف تستمر في التواجد في شمال غرب ليبيا، وسوف تواصل تشجيع بعض الأطراف الليبية على مهاجمة الأطراف الأخرى.. أقصد أنها سوف تحث حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة والميليشيات التي تدور في فلكها على التحرش بقوات الجيش الوطني الليبي في سرت والجفرة. لقد اتبعت مثل هذه السياسة في الماضي، ولا يبدو أنه يوجد أي تغير في التوجهات التركية..

برأيك لماذا تصر بعض الأطراف على عدم فتح الطريق الساحلي؟

أرى أن بعض ميليشيات مصراتة هي من تقف وراء استمرار غلق الطريق الساحلي. كثير من القوى في مصراتة ما زالت تتخوف من قوة الجيش الوطني الليبي الموجود في سرت. لهذا هي تظن أن فتح الطريق الساحلي يمكن أن يؤدي إلى تسلل عناصر من الجيش إلى مصراتة. كما أن بعض الميليشيات المصراتية تحاول استخدام معضلة الطريق الساحلي في تحقيق مكاسب لها.. وأهم هذه المكاسب هي العمل على إضعاف الجيش الوطني أو إبعاده إلى إجدابيا وبنغازي شرقاً.

هل توجد أسباب منطقية لعدم فتح الطريق؟

لا توجد أسباب يتقبلها العقل بخصوص عدم فتح الطريق الساحلي حتى الآن.. وما يقال عن إزالة الألغام، هو مجرد مبررات غير واقعية.. والسبب الرئيسي في رأيي هو محاولة قوى في شمال غرب البلاد تحقيق مكاسب من وراء موضوع غلق الطريق الساحلي.

كيف يؤثر هذا التعنت على العملية السياسية في ليبيا؟

من شأن الاستمرار في غلق الطريق الساحلي إضعاف الحكومة

> ** حين يتم الحديث عن المرتزقة الأجانب وعن القواعد العسكرية الأجنبية التي تقف وراءها تركيا في ليبيا، يفهم كثير من العرب أن المقصود هم المرتزقة الذين جلبتهم تركيا، وأن المقصود كذلك هي القواعد العسكرية التركية من مصراتة إلى الوطية، مرورا بطرابلس.

الجديدة، وبالتالي إيجاد شكوك قوية بشأن إجراء الانتخابات العامة في موعدها في ديسمبر المقبل..

برأيك هل تحاول الميليشيات إحراج حكومة الوحدة الوطنية؟

نعم.. هذا صحيح إلى حد كبير.. فالميليشيات سواء في مصراتة أو طرابلس أو الزاوية أو غيرها، تحاول أن تجري تحركات من أجل تحقيق مكاسب لها ولأمرائها، أو الدخول في عملية إعادة تموضع لقواتها والتحرش بقوات أخرى، ميليشياوية أيضاً، في سبيل إحراج الحكومة والدخول معها في مفاوضات مبنية على الابتزاز أساساً. وأعتقد أن هذا الأمر يجري في الوقت الراهن بوتيرة متسارعة..

هل تهدد أزمة الميليشيات والمرتزقة الاستحقاقات السياسية القادمة؟

استمرار وجود المرتزقة واستمرار وجود الميليشيات، يعني بكل بساطة تعطيل الاستحقاقات السياسية وأهمها الانتخابات وتوحيد المؤسسات وغيرها..

إلى أي مدى يمكن القول أننا مازلنا ندور في المربع الأول ولم يتم تحقيق تقدم حقيقي في العملية العسكرية؟

سبق لرئيس الحكومة الدبيبة أن أشار إلى توحيد نحو 80 في المائة من المؤسسات الليبية. وهذا القول يبدو مخادعاً إلى حد كبير.. لأنه بدون توحيد المؤسسة العسكرية لا يمكن الحديث عن توحيد أي مؤسسات أخرى.. لهذا طالما ظلت المؤسسة العسكرية منقسمة، فإن ما تقوم به الحكومة يشبه الحرث في البحر. ويمكن القول إن الكل ما زال يدور في المربع الأول فعلاً.

كيف قرأت بيان لجنة 5+5 والتلويح بكشف المعرقلين لفتح الطريق؟ ما السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بعمل اللجنة العسكرية

** لا أرى إمكانية التعويل كثيرا على لجنة5+5.

** استمرار وجود المرتزقة يعني تعطيل الاستحقاقات السياسية.

وتحديدا فتح الطريق الساحلي؟

في الوقت الراهن لا أرى أنه يمكن التعويل كثيرا على لجنة 5 + 5 ولا على التصريحات التي تطلقها بين حين وحين.. ما زالت توجد عدم ثقة داخل اللجنة. وأعتقد أنه في حال الكشف عن المعرقلين، حقاً، فإن اللجنة يمكن أن تنتهي إلى الفشل.. المشكلة كما أظن تتلخص في أنه لا توجد ثقة تذكر بين أطراف اللجنة العسكرية، أي أن مجموعة شمال غرب ليبيا ما زالت تتعامل مع مجموعة الجيش الوطني، وفقا للأدبيات التي تتردد في تركيا وتتردد على ألسنة بعض أمراء الميلشيات.

** هل تملك البعثة الأممية وسائل الضغط التي تجبر المعرقلين على فتح الطريق؟

لا أعتقد ذلك.. البعثة الأممية ليس في يدها سلاح. وكل ما يمكن أن تقوم به هو تقديم التوصيات للأطراف المختلفة. الأمر يتطلب وجود توافق دولي. المشكلة أن هذا التوافق الدولي غير موجود. الموجود هو صراع كبير تبدو مظاهره واضحة على الأراضي الليبية.

** ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي لإنقاذ المسار السياسي في ليبيا؟

طالما ظل منقسما بين روسيا وأمريكا، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق أي معادلة ناجحة لإنقاذ المسار السياسي في ليبيا. وفي رأيي أن المجتمع الدولي لا يعنيه المسار السياسي كثيرا.. ما يعنيه في الحقيقة تقسيم الثروة الليبية على أعضاء حلف الناتو. تركيا عضو مهم في حلف الناتو. وروسيا، من جانبها، وباعتبار أنها خارج هذا الحلف، تحاول أن تضغط للحصول على مكاسب هي الأخرى.

** سبق لرئيس الحكومة الدبيبة أن أشار إلى توحيد نحو 80 في المائة من المؤسسات الليبية. وهذا القول يبدو مخادعاً إلى حد كبير.. لأنه بدون توحيد المؤسسة العسكرية لا يمكن الحديث عن توحيد أي مؤسسات أخرى..

صالح إبراهيم:

القرار الليبي أصبح مرتهنا للخارج منذ 2011

حوار/ همسة يونس

رأى الأكاديمي الليبي صالح إبراهيم، أن القرار الليبي أصبح مرتهنا للخارج منذ 2011 عندما تم وضع ليبيا تحت البند السابع. وقال إبراهيم في حوار خاص لـ «بوابة إفريقيا الإخبارية»، «إن الإرادة الوطنية أصبحت مغيبة وأن كل ما حدث منذ 2011 وحتى الآن ما هو الا تجسيدا للصراع الإقليمي والدولي بوجوه محلية»، لافتا إلى ضرورة العمل على توحيد المؤسسة العسكرية والمنظومة الأمنية والحد من التدخل الخارجي وتحقيق التوافق المجتمعي والمصالحة الوطنية بين الشعب الليبي... وإلى نص الحوار

بداية.. كيف تقيم تطورات الأوضاع في ليبيا؟

القرار الليبي أصبح مرتهنا للخارج منذ 2011 عندما وضعت ليبيا تحت البند السابع وهي مازالت كذلك حتى اليوم، ولهذا فأن الإرادة الوطنية مغيبة وكل ما حدث منذ ذلك الوقت وحتى الآن ما هو الا تجسيدا للصراع الإقليمي والدولي بوجوه محلية.

ما قراءتكم بشأن تجدد الجدل حول المناصب السيادية؟

أن محاولة تطبيق سيناريو المحاصصة التي طبقت في لبنان خلال مؤتمر الطائف بين المسيحيين والشيعة والسنة ومحاولة تطبيقه في ليبيا غير ممكن، وكذلك محاولة تطبيق النموذج العراقي، لأن ليبيا لا يوجد بها عرب وأكراد، كما أن ليبيا لا توجد بها مشكلة العلمانيين والإسلاميين كما هو في تونس، فابتدع سيناريو المناصب السيادية والمحاصصة الرأسية والأقاليم الجغرافية حتى تستمر ليبيا كدولة فاشلة كما هو حال لبنان والعراق وتونس اليوم.

ماذا بشأن ملامح الأزمة حول الدستور؟

أنا لا اعتقد أن هناك جدية لتنظيم انتخابات في ليبيا من قبل الأمم المتحدة والدول الإقليمية والجهات الدولية الفاعلة في الملف الليبي، لأن ما يجري في ليبيا هو صراع على النفوذ والمصالح وهذه لن تتحقق إذا ما تمت انتخابات نزيهة ولهذا كل ما يقال عن الأزمة الدستورية والمناصب السيادية وفتح الطريق الساحلي كلها قنابل موقوتة لتفجير أية محاولة لإعادة السيادة الليبية.

برأيك.. هل تحاول البعثة الأممية فرض ترضيات معينة؟

نعم أنا اعتقد أن الأمم المتحدة لم تنجح ولو مرة واحدة في حل نزاع يشبه النزاع الليبي، لأن تلك الأزمات هي أزمات مصطنعة ولهذا فأن تلك الدول المسؤولة عن الصراع الليبي تمارس نظرية إدارة المشكلة الليبية بالأزمة لا إدارة الأزمة.

** القرار الليبي أصبح مرتهنا للخارج منذ 2011.

** ما يجري في ليبيا هو صراع على النفوذ والمصالح.

** ما دور المجتمع الدولي في إنقاذ المسار السياسي؟

مشكلة ليبيا هو انقسام المجتمع الدولي حول ليبيا وتدخله الفاضح في شؤونها الداخلية.

** إخراج المرتزقة وأزمة الطريق الساحلي.. ما تقييمكم لجهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في هذا الملف؟

اعتقد أن العمود الفقري لحل الأزمة الليبية هي اللجنة العسكرية، وأنا أرى أن هذه اللجنة مازالت رهينة لإرادة الفرقاء السياسيين في ليبيا، والذين هم بدورهم رهينة الدول الإقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الليبي، ولهذا فشلت هذه اللجنة حتى الآن في فتح الطريق الساحلي فكيف لها أن تنجح في فتح طريق المصالحة والسلام للشعب الليبي. ان صوت الدول التي لها مرتزقة في ليبيا أقوى من صوت اللجنة العسكرية.

** ما تأثير الأحداث في تشاد على ليبيا؟

وجود دولة متماسكة في الجزائر وتشاد أحال دون توطين المهاجرين في الجنوب الليبي وتأسيس ليبيا السوداء، وشكلت كلتا الدولتين عقبة في طريق فصل الجنوب الليبي بحجة حقوق الطوارق والتبو لأن هذه الحجج ستمزق الجزائر وتشاد، ولهذا كان لابد من دعم الحراك في الجزائر واغتيال ديبي وخلق فوضى في تشاد وهكذا دفع بمرتزقة أوروبا من المسلحين التشاديين في ليبيا إلى تخريب تشاد والبدء في تأسيس ليبيا السوداء أو ليبيا الجنوبية أو دولة المهجرين، وما خروج السفير الأمريكي والتحدث عن حقوق السكان الأصليين الا حلقة من حلقات هذا السيناريو.

** ما العراقيل المحتملة أمام الانتخابات القادمة؟

إذا لم تتوحد المؤسسة العسكرية والمنظومة الأمنية بما فيها جهاز الشرطة ليستتب الأمن الداخلي وننجح في الحد من التدخل الخارجي ويصل الليبيين إلى توافق مجتمعي يقود إلى مصالحة وطنية تؤدي للموافقة على نتائج هذه الانتخابات فأنه حتى وأن جرت الانتخابات فأنها لن تختلف عن سابقاتها.

** مشكلة ليبيا هو انقسام المجتمع الدولي حولها وتدخله الفاضح في شؤونها.

كاريكاتير

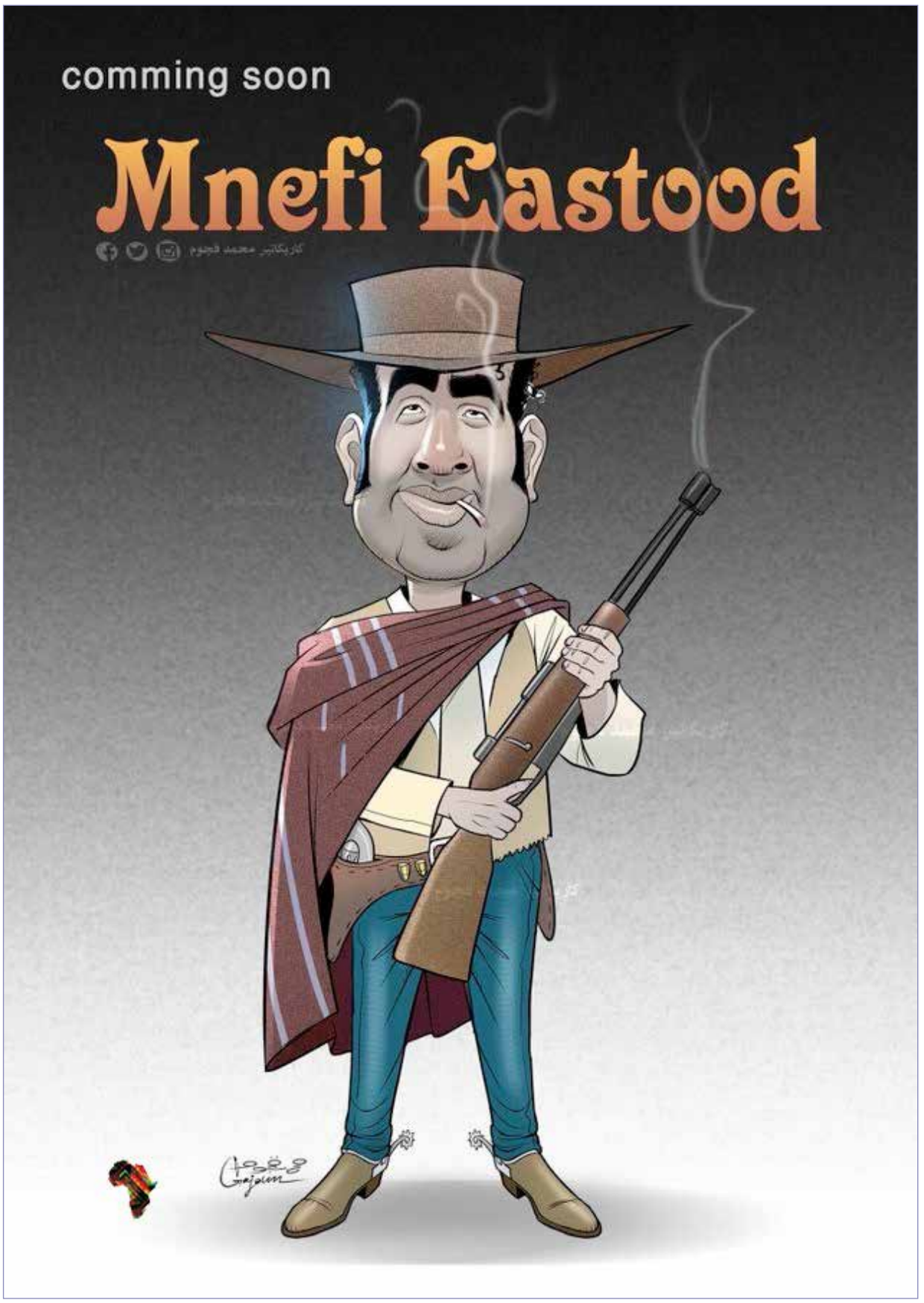

محمد قجوم